وسط حالة من التذبذب العام

«بيان»: سوق الكويت سجل خسائر متباينة قبل نهاية النصف الأول

■ خسائر السوق تتزامن مع حالة الترقب والحذر التي تسيطر على المتداولين

■ قطاع العقار شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انهى سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الأسبوع الأخير من فترة النصف الأول من العام الحالي مسجلا خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة، وذلك وسط أداء اتسم بالتذبذب بشكل عام، في ظل نشاط العمليات البيعية التي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء. وقد سجل السوق خسائره في ظل انخفاض مؤشرات التداول بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، ولاسيما قيمة التداول التي سجلت في إحدى الجلسات اليومية أدنى مستوى لها منذ أواخر شهر فبراير الماضي.

وأضاف التقرير مع نهاية الأسبوع الماضي فإن فترة النصف الأول من العام الحالي لم يتبق على انتهائها سوى جلسة واحدة فقط، وعلى الرغم من التراجعات الواضحة التي سجلها السوق خلال شهر يونيو، إلا أنه حافظ على المكاسب التي حققها منذ بداية العام الحالي، فمع انتهاء جلسة الخميس المنقضي بلغت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ بداية العام 33.34 في المئة، في حين وصلت نسبة نمو المؤشر الوزني إلى 8.14 في المئة، فيما سجل مؤشر كويت 15 ارتفاعا نسبته 3.08 في المئة، بالمقارنة مع إغلاق العام الماضي.

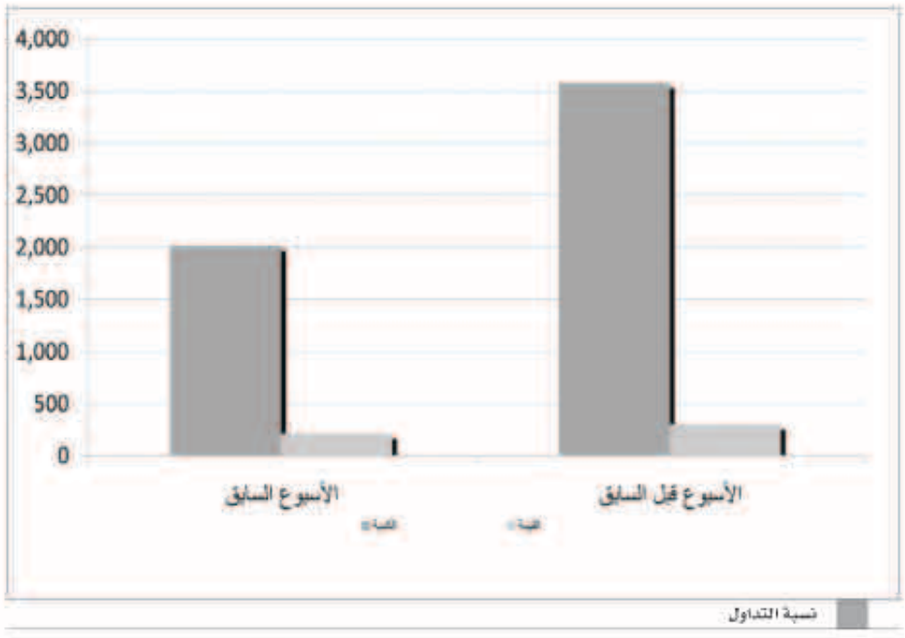

نسبة التداول

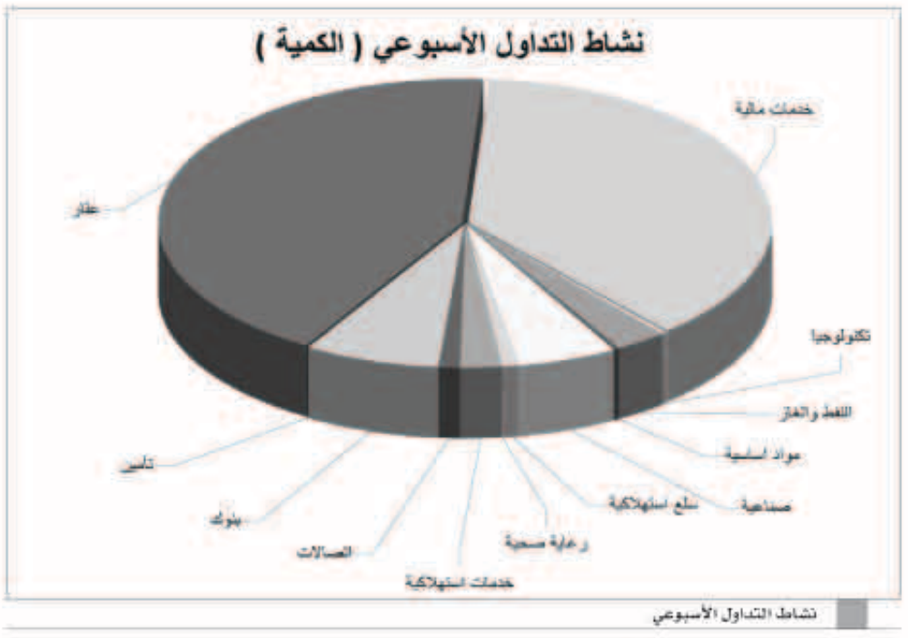

نشاط التداول الأسبوعي

وتابع هذا وقد جاءت خسائر السوق الكويتي بالتزامن مع التراجعات التي سجلتها أغلب أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع، إذ شغل المرتبة الثالثة بعد سوقي الإمارات من حيث نسبة الخسائر المسجلة، في حين كانت بورصة قطر الوحيدة التي أنهت تعاملات الأسبوع الماضي في المنطقة الخضراء. وفيما يلي جدول يوضح الأداء الأسبوعي لأسواق الأسهم الخليجية مع نهاية الأسبوع:

وبين على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد أغلقت مؤشراته الثلاثة مسجلة تراجعات متباينة متأثرة باستمرار موجة البيع التي يشهدها السوق منذ بداية الشهر الجاري، والتي طالت العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية منها أو الصغيرة، خاصة وأن الكثير من تلك الأسهم شهدت ارتفاعات واضحة منذ بداية العام الجاري على وقع عمليات المضاربة التي كانت حاضرة بقوة خلال تلك الفترة. وقد اتسم أداء السوق خلال معظم جلسات الأسبوع الماضي بالتذبذب المائل للانخفاض، وذلك على وقع استمرار نشاط العمليات المضاربية التي تسيطر على مجريات التداول في السوق منذ فترة ليست بالقليلة.

وأوضح هذا وتأتي خسائر السوق بالتواكب مع حالة الترقب والحذر التي تسيطر على الكثير من المتداولين حاليا، انتظارا لما ستسفر عنه البيانات المالية للشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الحالي، والتي من المتوقع أن تأتي معظمها ضمن النطاق الإيجابي بالمقارنة مع نفس الفترة من الأعوام الماضية، نظرا لتحسن أوضاع الكثير من الشركات نسبيا وتعافي بعضها من تبعات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت أواخر عام 2008، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدفع السوق نحو مواصلة أداءه الإيجابي الذي استهله منذ أواخر العام الماضي.

نسبة الاداء الأسبوعي

والجدير بالذكر أن عمليات الشراء الانتقائية لم تكن غائبة خلال جلسات الأسبوع الماضي، حيث كانت حاضرة في بعض الأحيان نتيجة توجه بعض المحافظ الاستثمارية في السوق إلى دعم أسهمها قبيل انتهاء فترة النصف الأول من العام الجاري، وهو الأمر الذي أدى إلى تقليص خسائر السوق على المستوى الأسبوعي إلى حد ما.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,912.85 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 1.82 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 1.49 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 451.66 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,040.20 نقطة، بانخفاض نسبته 1.96 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 29.53 في المئة ليصل إلى 42.11 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 43.55 في المئة، ليبلغ 403.33 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نما مؤشري القطاعين الباقيين. وجاء قطاع النفط والغاز في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند 1,235.44 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 3.84 في المئة. تبعه قطاع التكنولوجيا في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 2.58 في المئة بعد أن أغلق عند 1,100.38 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعا بنسبة 2.34 في المئة عند مستوى 1,202.17 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية والذي أغلق مؤشره عند 1,117.16 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.17 في المئة.

من جهة أخرى، أقفل مؤشر قطاع المواد الأساسية عند 1,151.25 نقطة مسجلا نموا بلغت نسبته 1.04 في المئة، وجاء بعده قطاع السلع الاستهلاكية الذي زاد مؤشره بنسبة بلغت 0.32 في المئة مقفلا عند 1,175.95 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 857.55 مليون سهم شكلت 42.52 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول 754.83 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 37.43 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 7.07 في المئة بعد أن وصل إلى 142.61 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.28 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 59.54 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.71 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 58.35 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 54.05 مليون د.ك. شكلت 25.67 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

حجم الاستهلاك المحلي سيقفز إلى 200 مليون برميل بحلول 2030

خبراء: «الطاقة المتجددة».. خطة الكويت لاستدامة التنمية والحفاظ على العوائد النفطية

«كونا»: تخطط الكويت منذ سنوات لدخول عالم الطاقة المتجددة في خطوة مهمة لتوفير أمن الطاقة واستدامة التنمية فيما كانت الانطلاقة الحقيقية لهذا التوجه حين أعلن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح انه بحلول عام 2030 سيتم توفير نحو 15 في المئة من الطلب على الطاقة في البلاد من المصادر المتجددة.

وكان اعلان سمو امير البلاد الذي جاء في مؤتمر الأمم المتحدة الـ18 للتغير المناخي بالدوحة في 4 ديسمبر الماضي بمثابة نقلة نوعية للعمل على تنويع مصادر الطاقة والتركيز على توطين المزيج الأمثل لتقنيات مصادر الطاقة المتجددة التي تشمل الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح.

وتوجت تلك المساعي الحثيثة حديثا بإعلان معهد الكويت للابحاث العلمية إطلاق عدد من المقترحات للجزء الاول من إنشاء حديقة متعددة التقنيات للطاقة المتجددة مشروع «مجمع الشقايا للطاقات المتجددة» كجزء من استراتيجية الكويت للتنويع في مصادر الطاقة.

وحول مجمع الشقايا للطاقات المتجددة يقول المدير التنفيذي لمركز ابحاث الطاقة والبناء في معهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتور سالم الحجرف لـ«كونا» ان المعهد يعكف على تطوير هذا المشروع منذ عام 2008 بالتعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية منها وزارة الكهرباء والماء ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبلدية الكويت.

وتوقع ان يوفر المشروع نحو خمسة ملايين ميغاوات من الطاقة كل عام والتي بدورها ستوفر ما يكفي لسد حاجة أكثر من 100 الف بيت كويتي الذي يعتبر الأعلى استهلاكا في العالم مضيفا ان المشروع سيوفر نحو 12 مليون برميل من النفط كل عام.

واضاف انه من المتوقع انتهاء المشروع بالكامل قبل حلول عام 2030 ودعم الشبكة الوطنية بنحو 15 في المئة من الطلب اعتمادا على مصادر الطاقة المتجددة مشيرا الى ان مشروع الشقايا هو أول مشروع في العالم يجمع مزيجا من تقنيات الطاقة المتجددة تحت ادارة واحدة.

وذكر انه من المتوقع أن يقفز حجم الاستهلاك المحلي للطاقة من 130 مليون برميل في عام 2015 إلى نحو 200 مليون برميل بحلول عام 2030 أي ما يعادل 20 في المئة من الإنتاج اليومي من النفط وذلك في أكثر التقديرات تحفظا.

وبين ان استراتيجية معهد الكويت للأبحاث العلمية وبالتعاون مع الجهات المختصة ترتكز على محورين رئيسيين هما تنويع المصادر وترشيد الاستهلاك.

وقال ان المتتبع للعلاقة بين أسعار مصادر الطاقة التقليدية مثل النفط والغاز مقارنة بأسعار مصادر الطاقة المتجددة يجد أن هذه العلاقة تصب في صالح أسعار الطاقة المتجددة التي ظلت تعاني من ارتفاع تكاليفها لأكثر من أربعة عقود. وأوضح ان تخطي أسعار النفط العالمية حاجز الـ70 دولارا للبرميل وصولا الى 100 دولار جعل من الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أمرا مجديا اقتصاديا حيث شهدت أسعار إنتاج الطاقة الكهرباء من الشمس والرياح هبوطا حادا خلال الاعوام الخمسة الماضية حتى أصبحت تنافس مصادر الطاقة التقليدية.

وعن توقعات معهد الكويت للأبحاث العلمية حول إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح افاد الحجرف بانها تشير الى ان كل كيلوات ساعة يكلف 35 فلسا «12 سنتا» مقارنة بـ 40 فلسا أي «14 سنتا» لكل كيلوات ساعة من الطاقة التقليدية.

وقال ان تكلفة إنتاج الطاقة الكهروضوئية تتراوح بين 50 و60 فلسا أي «18–21 سنتا» للكيلوات ساعة وكذلك الطاقة الشمسية الحرارية بتكلفة تتراوح بين 75 و65 فلسا أي «23–26 سنتا» لكل كيلوات ساعة.

من ناحيته اوضح مدير إدارة العلوم والتكنولوجيا في مركز أبحاث الطاقة والبناء بمعهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتور أسامة الصايغ ان نصيب كل فرد من العوائد النفطية في نقصان وهو ما سينعكس سلبا على خطط التنمية في البلاد والأجيال القادمة مشيرا الى ان قطاع الكهرباء والماء فقط يستهلك ما بين 11 و13 في المئة من مجموع إنتاج النفط.

خطة لتطوير «الطاقة المتجددة»

ولفت الى ان التحدي العام الذي تواجهه البلاد يكمن في تنويع مصادر الدخل حيث ان أكثر من 95 في المئة من دخل الكويت يأتي من عائد النفط المرتبط بالأسواق العالمية ولا يمكن التعويل على ازدهار تلك الأسواق دائما. وذكر ان من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلاد في شؤون الطاقة هو الاستهلاك «الجائر» للطاقة حيث وصل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية عام 2012 إلى 17 ميغاواط ساعة واستهلاك الفرد للمياه لنفس العام 42 الف غالون وهما رقمان عاليان نسبيا لبلد غير صناعي وصغير في المساحة والسكان مبينا ان هذه الزيادة في الاستهلاك غير ممكنة دون التأثير السلبي الكبير المباشر على اقتصاد وبيئة البلاد.

واضاف ان الكويت بحاجة إلى نظام طاقة مستدام وانه يجب التعامل مع تحدي نمو استهلاك الطاقة وبخاصة الطاقة الكهربائية للتقدم العلمي.

وذكر انه اجراء مسح ميداني أولي لمصادر الطاقة المتجددة ذات الجدوى في الكويت وتبين أن الطاقة الشمسية الحرارية والطاقة الشمسية الضوئية وطاقة الرياح هي الأنسب للاستغلال في بيئة الكويت في الوقت الحالي.

واضاف انه بناء على ذلك اجرى معهد الأبحاث دراسة تحليلية لخيارات توليد الكهرباء المتاحة في الكويت بهدف التنبؤ باتجاهات تطور التقنيات الحديثة وخصائصها والعوائد الاقتصادية لها باستخدام تقنيات متعددة مبينا ان نتائج الدراسة اظهرت أن تكنولوجيا الطاقة المتجددة قادرة على سد بعض احتياجات توليد الكهرباء وفي المقابل سد جزء من الطلب على الطاقة في أوقات الذروة مع فرص توفير الوقود النفطي اللازم للإنتاج. وقال الصايغ ان نتائج التحليل من حيث التكلفة اظهرت ايضا أن استهداف نسبة 10 في المئة إلى 15 في المئة من حاجة الدولة للطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة في عام 2030 يعد الأنسب اقتصاديا وتقنيا وهو ما يتم العمل عليه بالفعل حاليا.

من جهته دق الخبير الاقتصادي والنفطي حجاج بوخضور ناقوس الخطر محذرا من الاستمرار في الاعتماد على مصادر النفط في الكويت بجدية وبأسرع وقت للحد من تأثيره السلبي على ثروات وبيئة البلاد ولما له من تأثير مباشر على خطط التنمية وبناء الأجيال القادمة.

وقال الصايغ انه بناء على ذلك يجب تبني سياسة نظام الطاقة المستدامة من خلال العمل على محورين متوازيين وهما كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة مضيفا ان المعهد عمل منذ سبعينات القرن الماضي في أبحاث الطاقة المتجددة بما في ذلك تكنولوجيا الطاقة الشمسية الحرارية والكهروضوئية والتبريد والتسخين الشمسي.

واوضح ان العمل توقف بتلك الأبحاث في نهاية ثمانينات القرن الماضي لأسباب الجدوى الاقتصادية بسبب تدني أسعار النفط في ذلك الوقت مبينا انه أعيد العمل بأبحاث الطاقة المتجددة في عام 2007 بمبادرة من سمو أمير البلاد ودعم من مؤسسة الكويت

سفير هولندا: نجاح «إيكويت» يعكس قوة قطاع البتروكيماويات

قامت شركة إيكويت للبتروكيماويات باستضافة سفير مملكة هولندا لدى دولة الكويت نيكولاس بيتس.

وبهذه المناسبة، قال السفير بيتس «أكدت لي هذه الزيارة مدى المكانة العالمية التي تتمتع بها شركة ايكويت، فنجاحها يعكس مدى قوة قطاع البتروكيماويات في دولة الكويت. وقد اثارت اعجابي المصانع ذات احدث الابداعات التكنولوجية في منطقة الشعيبة الصناعية، اضافة الى ما تطبقه شركة ايكويت من معايير في مجالات الصحة والسلامة. وعلى نفس المنوال، فان قطاع النفط والغاز في هولندا يتسم بالقوة حيث تقوم العديد من الشركات بتقديم حلول وتطبيقات ناجحة للعملاء في كافة ارجاء العالم. وقيامي بزيارة الشركات مثل شركة ايكويت يمثل دعما للعلاقات التجارية القائمة وايضا المستقبلية فيما بين هولندا والكويت».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة ايكويت محمد حسين «مع كون اوروبا تمثل احد اهم الاسواق العالمية، فان لدى شركة ايكويت قاعدة متنوعة من العملاء في مملكة هولندا. وتمثل زيارة سعادة السفير بيتس لشركة ايكويت تطبيقا عمليا لشعارها «شركاء في النجاح» مع جميع الاطراف ذات العلاقة داخل وخارج دولة الكويت».

وتضمنت زيارة السفير بيتس استعراضا مفصلا حول شركة ايكويت من ناحية الموارد البشرية والمنتجات والاسواق العالمية والانجازات والعمليات الصناعية والمعايير المهنية والضوابط والاجراءات وجولة ميدانية في ارجاء مصانع شراكة ايكويت الكبير وغيرها من الامور ذات الصلة.

تمثل شركة ايكويت للبتروكيماويات التي تاسست عام 1995 شراكة عالمية بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو للكيماويات وشركة بوبيان للبتروكيماويات وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية. وبدأت شركة ايكويت عمليات الانتاج في شهر نوفمبر من العام 1997، وهي حاليا المشغل الوحيد لمجموعة متكاملة من المصانع ذات المواصفات العالمية التي تنتج اكثر من 5 ملايين طن سنويا من المواد البتروكيماوية عالية الجودة التي يتم تسويقها في الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا واوروبا.

حسين مكرما السفير الهولندي

جانب من جولة السفير في إيكويت